

اعتقال أكرم إمام أوغلو والأبعاد والتداعيات المحتملة

د. شريف عبد الحميد

اعتقلت السلطات التركية، يوم ١٨ مارس ٢٠٢٥ م، «أكرم إمام أوغلو» رئيس بلدية إسطنبول وأحد أبرز قادة حزب الشعب الجمهوري المعارض، ومعه قرابة المئة شخص آخرين. وقد أحدث ذلك ردود فعل داخلية واسعة؛ خاصة أن «إمام أوغلو» يعد واحداً من أكثر الشخصيات السياسية تأثيراً في السنوات الأخيرة. والسياسي الذي انطلق من خلفية إدارية قوية جعلته يكسب ثقة الناخبين في انتخابات بلدية إسطنبول، عام ٢٠١٩ م، ويتمكن من هزيمة مرشح حزب العدالة والتنمية الحاكم. على نحو أظهر مدى تراجع شعبيته داخل مدينة كبرى مثل إسطنبول التي تمثل مركزاً اقتصادياً وثقلاً سياسياً حاسماً في تركيا. الأمر الذي جعله عرضة لسلسلة من الضغوط المختلفة التي هدفت إلى تقويض سمعته ومنعه من الترشح مستقبلاً لمناصب أعلى. حتى أقدمت السلطات التركية على اعتقاله، في ١٨ مارس؛ بتهم تتعلق بالفساد والارتباط بمنظمات غير قانونية. وهي اتهامات نفاها تماماً واعتبرها محاولة لإقصائه من الحياة السياسية. كما اعتبرته المعارضة «ضربة قاتلة للديمقراطية».

أولاً: السياق السياسي

لا يمكن معالجة جوانب اعتقال إمام أوغلو، بمعزل عن السياق السياسي المتوتر في تركيا؛ بسبب سعى حكومة حزب العدالة والتنمية إلى تعزيز سطوتها السياسية في مواجهة أحزاب المعارضة القوية وعلى رأسها حزب الشعب الجمهوري. خاصة مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية القادمة، المزمع إجراؤها عام ٢٠٢٨ م، وطالما يُنظر إلى «إمام أوغلو» باعتباره أحد أبرز المنافسين المحتملين لأردوغان، مما يجعل من اعتقاله خطوة استباقية قد تفاقم التوتر بين الحكومة وأحزاب المعارضة، بل وقد تعيد توزيع الأثقال الحزبية داخل المجتمع، وتؤثر على توجهات السياسة التركية بشكل عام. خاصة أن اعتقاله جاء، من حيث التوقيت، قبيل موعد ترشيح أوغلو لرئاسة حزب الشعب خلال اجتماع الحزب المقرر في ٢٣ مارس الجاري. ويأتي اعتقال أوغلو، ضمن سلسلة متواصلة من الضغوط المدروسة عليه، شملت محاولات تقويض سلطاته وصلاحياته كرئيس لبلدية إسطنبول، وتجميد بعض المشاريع التنموية التي أطلقها، وتعيين مسؤولين حكوميين لمراقبة أعمال البلدية والتدخل في قراراتها. إلى جانب رفع العديد من القضايا الإدارية ضده، أبرزها قضية اتهامه بإهانة مسؤولي الدولة، في عام ٢٠٢٢ م، التي انتهت بصدور حكم ضده بالسجن لمدة عامين وسبعة أشهر مع وقف التنفيذ. كما سُحب الاعتراف بشهادته الجامعية. وذلك لمنعه، بحكم القانون، من الترشح لأي منصب سياسي في المستقبل.

وعلى الرغم من ذلك، استمرت شعبية إمام أوغلو في التزايد، مما دفع الحكومة إلى تصعيد الإجراءات ضده. فجاء اعتقاله الأخير نتيجة تحقيقات متعلقة باتهامات بالفساد وسوء استغلال الموارد العامة، فضلاً عن مزاعم بارتباطه بمنظمات غير قانونية. وهي اتهامات يراها أنصاره بمثابة أداة سياسية تهدف إلى تهميشه وإقصائه من منافسات الانتخابات الرئاسية المقبلة. بينما، تصر الحكومة على أن اعتقاله يعد جزءاً من جهودها لمكافحة الفساد، كما أكد مسؤولون في حزب العدالة والتنمية أنه يستهدف تعزيز الشفافية والمساءلة بغض النظر عن الخلفية السياسية للمتهمين.

أما المعارضة، فترى أن هذه التهم الموجهة لإمام أوغلو تأتي ضمن نهج أوسع تتبعه الحكومة لتصفية خصومها ومنافسيها، مستشهدة بحالات سابقة طالت معارضين بارزين، مثل «صلاح الدين دميرطاش» زعيم حزب الشعوب الديمقراطي، الذي لا

يزال معتقلاً على الرغم من الضغوط الدولية للإفراج عنه. ناهيك عن أن توقيت الاعتقال يثير تساؤلات بشأن نوايا الحكومة، خاصة أنه جاء متزامناً مع قيام حزب الشعب الجمهوري بالبحث عن تحالفات قوية استعداداً للاستحقاق الانتخابي المقبل.

ثانياً: الأبعاد والدوافع

يمكن القول إن اعتقال إمام أوغلو يبدو أكثر من كونها مجرد قضية قانونية، وأنها خطوة سياسية تحمل أبعاداً أعمق في صراع النفوذ بين الحكومة والمعارضة في تركيا. ومع اقتراب الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٨ م، قد يكون لهذه الخطوة تداعيات بعيدة المدى على الواقع السياسي التركي، سواء من حيث إعادة تشكيل التحالفات أو تعزيز الاستقطاب داخل المجتمع. ويبدو أيضاً أن عملية اعتقال إمام أوغلو في هذا التوقيت، تحمل جملة من الأهداف الداخلية المباشرة، منها:

١. تقويض فرص إمام أوغلو السياسية، وإزاحته من المنافسة الانتخابية على منصب رئاسة الجمهورية، قبل ٢٠٢٨ م، خاصة أنه يُعد أحد الشخصيات القادرة على تشكيل تهديد جدي لأي مرشح لحزب العدالة والتنمية الحاكم، لا سيما بعد نجاحه في الفوز برئاسة بلدية إسطنبول مرتين، وهو ما عزز من مكانته كرمز بارز وفاعل للمعارضة.
٢. توجيه رسالة ردع للمعارضة: إذ يمثل اعتقال إمام أوغلو تحذيراً لبقية قادة المعارضة، خاصة أولئك الذين قد يفكرون في الترشح للرئاسة أو توحيد الجهود ضد مرشح الحزب الحاكم. ومن ثم إلى خلق بيئة من التخويف السياسي، تحد من قدرة المعارضة على المناورة أمام الحكومة.
٣. تعزيز صورة الدولة القوية: تحاول الحكومة تقديم الاعتقال على أنه جزء من حملة مكافحة الفساد، بهدف إظهار الصرامة في مواجهة أي مخالفات قانونية، بغض النظر عن الخلفيات السياسية للمتهمين. وتوجيه رسالة إلى القاعدة الشعبية لحزب العدالة والتنمية، لتعزيز الثقة في نزاهة الحزب والنظام القائم.
٤. صرف الانتباه عن الأزمات الاقتصادية التي تواجه تركيا، حيث تتفاقم معدلات التضخم، وتشهد قيمة الليرة انخفاضاً تاريخياً، وتراجع الاستثمارات الأجنبية. لذا، فإن اعتقال شخصية بارزة في وزن إمام أوغلو قد يكون وسيلة لصرف الانتباه عن الأوضاع الاقتصادية المتدهورة، وتحويل الجدل العام بشأن هذا التدهور إلى المسائل السياسية والأمنية.

ثالثاً: ردود الأفعال

أثارت عملية اعتقال أكرم إمام أوغلو ردود أفعال داخلية وخارجية، أما على المستوى الداخلي فقد وصف حزب الشعب الجمهوري، الذي ينتمي إليه إمام أوغلو، الاعتقال بأنه «انقلاب سياسي» يهدف إلى إضعاف الديمقراطية التركية، ومن ثم دعا الحزب أنصاره إلى تصعيد تحركاتهم السلمية للدفاع عن حقوقهم السياسية. وبالتالي اندلعت احتجاجات شعبية واسعة في إسطنبول وأنقرة ومدن أخرى، حيث خرج الآلاف للمطالبة بالإفراج عن إمام أوغلو، ورفع المحتجون شعارات تندد بما وصفوه بـ «الاستبداد السياسي» كما وقعت اشتباكات بين المحتجين وقوات الأمن، أسفرت عن اعتقال العشرات، في مشهد يعيد للأذهان الاحتجاجات التي شهدتها تركيا خلال السنوات الأخيرة ضد سياسات أردوغان. وفي هذا الإطار، يرى بعض المحللين أن اعتقال إمام أوغلو قد تأتي بنتائج عكسية على الحكومة، إذ من المحتمل أن تزيد من شعبيته، مما يجعله رمزاً للمعارضة في مواجهة سياسات التضييق الحكومي.

أما على المستوى الخارجي، فقد وصف المجتمع الدولي اعتقال إمام أوغلو بأنه مؤشر آخر على تراجع الحريات السياسية والقضائية في البلاد. وصدرت إدانات قوية من منظمات حقوقية دولية، مثل «منظمة العفو الدولية» و«هيومن رايتس ووتش» التي وصفت الاعتقال بأنه «محاولة لتكليم أفواه المعارضين السياسيين» كما أعرب كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة عن «قلقهما العميق» بشأن استقلالية القضاء في تركيا، مطالبين الحكومة بضمان محاكمات عادلة، واحترام الحقوق الديمقراطية. وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى زيادة التوتر في العلاقات التركية مع الغرب، مما قد يؤثر على مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن علاقاتها بحلف الناتو، حيث تعاني أنقرة بالفعل من توتر متزايد مع الدول الغربية بسبب ملفات حقوق الإنسان وفي المقابل، التزمت روسيا والصين بموقف أكثر تحفظاً، مؤكدين أن القضية «شأن داخلي تركي»، وهو ما يعكس توجه الدول الحليفة لأنقرة في تجنب التدخل في قراراتها السياسية.

رابعاً: التداعيات المحتملة:

بعد اعتقال إمام أوغلو، تتعدد الاحتمالات التي قد تشهدها الساحة السياسية في تركيا، والتي تتراوح بين تشديد قبضة الحكومة على المعارضة، أو الوصول إلى تسوية، أو حتى تصعيد المواجهة بشكل غير مسبوق. وفيما يلي أبرز الاحتمالات المتوقعة: (١) **السيناريو المتشدد:** في هذا السيناريو، تستمر الحكومة في التصعيد ضد المعارضة، عبر سلسلة من الإجراءات التي تهدف إلى إضعافها وضمان سيطرة النظام على المشهد السياسي، وذلك من خلال:

أ. **تصعيد الإجراءات القمعية:** قد تلجأ الحكومة إلى مزيد من الاعتقالات والإجراءات القضائية ضد قيادات بارزة في حزب الشعب الجمهوري وأحزاب المعارضة الأخرى، بهدف تحييد أي منافسين محتملين للرئيس أردوغان في الانتخابات المقبلة.

ب. **تضييق الحريات العامة:** يمكن أن تتجه السلطات إلى فرض قيود أكبر على الحريات السياسية، مثل تقنين التظاهر، تشديد الرقابة على الإعلام، وتعزيز الملاحقات القضائية للمعارضين والصحفيين المستقلين.

ج. **تزايد العزلة الدولية:** استمرار التوتر الداخلي قد يدفع بعض الدول الغربية إلى فرض عقوبات على تركيا، مثل تقليص التعاون الاقتصادي، خفض مستوى العلاقات الدبلوماسية، أو فرض قيود على المسؤولين الأتراك المتورطين في القمع السياسي.

د. **استقطاب داخلي متزايد:** مع تصاعد الضغوط، قد تتعمق الانقسامات داخل المجتمع التركي بين مؤيدي الحكومة ومعارضيه، مما يؤدي إلى مزيد من الاستقطاب السياسي والمجتمعي.

هـ. **استمرار دعم القاعدة الشعبية لأردوغان:** رغم الانتقادات الدولية والمحلية، قد يظل أردوغان محافظاً على دعم أنصاره، الذين يرون في هذه الإجراءات محاولة للحفاظ على استقرار الدولة في مواجهة ما يعتبرونه تهديدات داخلية وخارجية.

(٢) **السيناريو التوافقي:** في هذا السيناريو، قد تلجأ الحكومة والمعارضة إلى حلول وسط، سواء بضغوط داخلية أو عبر وساطات دولية، بهدف تهدئة الأوضاع دون تصعيد كبير قد يضر بمصالح الطرفين.

أ. دور الوسطاء: قد يتدخل وسطاء محليون أو دوليون، مثل رجال أعمال أترك أو دبلوماسيين أوروبيين، لمحاولة تهدئة الوضع والتوصل إلى مخرج سياسي للأزمة.

ب. إطلاق سراح أوغلو بشروط: من المحتمل أن توافق الحكومة على إطلاق سراح إمام أوغلو، ولكن بشروط تقييدية مثل منعه من الترشح لأي منصب سياسي مستقبلي، أو فرض إقامة جبرية عليه كجزء من تسوية سياسية.

ج. تنازلات حكومية محدودة: قد تحاول الحكومة امتصاص الغضب الشعبي والدولي عبر تقديم بعض التنازلات الشكلية، مثل تخفيف القيود على الإعلام، أو إقرار إصلاحات قضائية محدودة لتحسين صورتها أمام المجتمع الدولي.

د. تهدئة مؤقتة دون تغيير جوهري: من المرجح أن تسعى الحكومة إلى تهدئة الاحتجاجات دون إحداث تغييرات جوهرية في المشهد السياسي، مع استمرار السيطرة الأمنية على المعارضة.

هـ. تحويل الأنظار إلى قضايا أخرى: في محاولة لصرف انتباه الرأي العام، قد تلجأ الحكومة إلى التركيز على قضايا أخرى، مثل التحديات الاقتصادية، أو تصعيد الملفات الإقليمية، مثل العلاقات مع اليونان أو الأكراد، لصرف الانتباه عن الأزمة الداخلية.

٣) السيناريو التصعيدي: في هذا السيناريو، تتحول الاحتجاجات إلى حركة سياسية واسعة، مما قد يؤدي إلى اضطرابات أعمق داخل تركيا، وربما يغير موازين القوى السياسية بشكل كبير.

أ. اتساع رقعة الاحتجاجات: قد تتحول المظاهرات إلى حركة معارضة شاملة تضم مختلف أطياف المعارضة السياسية والمدنية، مع تصاعد الدعوات للعصيان المدني والإضرابات العامة، مما قد يضع الحكومة في موقف صعب.

ب. تحول إمام أوغلو إلى رمز سياسي أكبر: مع تصاعد الأزمة، قد تزداد شعبية إمام أوغلو، ويتحول إلى رمز للمقاومة السياسية، مما يدفع المعارضة إلى تبني خطاب أكثر جرأة ضد الحكومة.

ج. انقسامات داخل حزب العدالة والتنمية: قد تدفع الضغوط السياسية بعض الشخصيات داخل حزب العدالة والتنمية إلى مراجعة مواقفها، خشية أن تؤدي السياسات القمعية إلى تراجع نفوذ الحزب، مما قد يفتح الباب أمام انشقاقات داخلية.

د. تصعيد الضغط الدولي: من المحتمل أن تفرض الدول الأوروبية والولايات المتحدة عقوبات أكثر صرامة على تركيا، مثل تجميد مفاوضات انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، أو فرض قيود اقتصادية تستهدف الشخصيات السياسية المقربة من أردوغان.

هـ. زيادة تدخل الجيش أو الأجهزة الأمنية: في حال تصاعدت الاحتجاجات إلى مستوى غير مسبوق، قد تلجأ السلطات إلى إجراءات استثنائية مثل إعلان حالة الطوارئ، أو تعزيز الحضور الأمني في الشوارع لقمع أي حراك جماهيري واسع.

و. احتمالية أزمة سياسية أعمق: إذا استمر التصعيد، فقد تدخل تركيا في مرحلة اضطرابات واسعة، تهدد الاستقرار الداخلي، وربما تعيد رسم المشهد السياسي بالكامل، سواء عبر انتخابات مبكرة أو تغييرات قسرية داخل النظام.

وبالتالي؛ يبقى مستقبل الوضع السياسي في تركيا رهناً بتطورات الموقف المقبلة. فإذا استمرت الحكومة في التصعيد، فقد تجد نفسها في مواجهة أزمة أعمق، بينما قد تكون التسويات السياسية خياراً أفضل للحفاظ على الاستقرار الداخلي. ومع اقتراب انتخابات ٢٠٢٨م، سيكون لهذه التطورات أثر كبير في تحديد طبيعة المنافسة السياسية، ومستقبل الديمقراطية في تركيا.

خامساً: الخاتمة والتوصيات:

- قد يكون اعتقال إمام أوغلو نقطة تحول في الواقع السياسي التركي، سواء بتعزيز قبضة السلطة على مؤسسات الدولة، أو بإثارة موجة معارضة واسعة قد تؤثر على الانتخابات المقبلة. وسوف تحدد تطورات هذا الحدث مستقبل التوازن السياسي في تركيا خلال السنوات القادمة.
- من المهم أن تراقب القوى الإقليمية والدولية الوضع عن كثب، حيث يمكن أن يكون لأي رد فعل دبلوماسي تأثير مباشر على سياسات أنقرة الداخلية والخارجية. كما أن تصاعد الضغوط الدولية قد يدفع الحكومة التركية إلى إعادة النظر في استراتيجياتها تجاه المعارضة، لا سيما في ظل الوضع الاقتصادي الحرج.
- على المعارضة التركية أن تعتمد استراتيجيات قانونية وسياسية فعالة لمواجهة هذه التحديات، سواء عبر الطعن القانوني في قرارات الاعتقال، أو تصعيد الضغوط السياسية محلياً ودولياً، أو السعي إلى توحيد صفوفها لمواجهة أي محاولات لإقصاء قادتها البارزين. كذلك، ينبغي عليها استغلال هذا الحدث لتوسيع قاعدتها الشعبية وتعزيز الدعم الجماهيري ضد الإجراءات القمعية.
- من الضروري أيضاً تعزيز الحوار السياسي الداخلي بين مختلف القوى السياسية، بما في ذلك المعتدلون داخل حزب العدالة والتنمية، لتجنب تصعيد قد يؤدي إلى اضطرابات أوسع تهدد الاستقرار الداخلي. فتركيا تواجه تحديات اقتصادية وأمنية معقدة، وأي تصعيد داخلي قد يزيد من هشاشة الوضع، مما يستدعي البحث عن حلول سياسية تقلل من مخاطر الاستقطاب الحاد.
- على المدى الطويل، ستعتمد تداعيات هذا الحدث على مدى قدرة الحكومة والمعارضة على إدارة الأزمة، وما إذا كانت تركيا ستشهد انفتاحاً سياسياً أوسع، أم ستسير في اتجاه مزيد من التقييد للحريات وإضعاف الديمقراطية. في كل الأحوال، فإن هذه الأزمة تمثل اختباراً حاسماً لطبيعة النظام السياسي التركي ومستقبله خلال السنوات القادمة.